



الصياغة التشريعية في ميزان التكنولوجيا الحديثة Legislative drafting in the balance of modern technology

علي مجيد العكيلي*

الجامعة المستنصرية

dralimajeed82@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2026 /03 /22 تاريخ قبول المقال: 2026 /03 /26 تاريخ نشر المقال: 2026 /03 /31

الملخص:

إنّ الصياغة التشريعية تعبر عن القيم السائدة في المجتمع، وهي أساس فهم طبيعة التشريع، وهذه الصياغة يجب أن تتسم بالوضوح والدقة وتكون مفهومة للمخاطبين بالتشريع أي تكون بلغة خاصة، وهي لغة القانون لكن في ظلّ التطورات التكنولوجية الحديثة أو التقنيات أصبح هنالك تداخل في هذه العملية _ الصياغة التشريعية _ وذلك من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي، وهذه التقنية لها آثار سلبية في استخدامها في الصياغة التشريعية رغم هذه التقنيات الحديثة لها آثار إيجابية في عمل آخر أو في مجالات أخرى.

الكلمات المفتاحية : الصياغة التشريعية _ التكنولوجيا الحديثة _ الذكاء الاصطناعي

Abstract

Legislative drafting reflects the prevailing values in society and is fundamental to understanding the nature of legislation. This drafting must be clear, precise, and understandable to those addressed by the legislation—that is, it must be written in a specific language, the language of the law. However, with modern technological advancements, this process—legislative drafting—has become intertwined with artificial intelligence. While these modern technologies have positive effects in other fields, their use in legislative drafting can have negative consequences

Keywords: Legislative drafting, Modern technology, Artificial intelligence

الصياغة التشريعية في ميزان التكنولوجيا الحديثة

المقدمة

إن الصياغة التشريعية للنصوص القانونية تتسم بأهمية كبيرة، كون الصياغة تعبر عن القيم السائدة في المجتمع، والتي تعبر عما يتضمنه النص القانوني، فيجب أن تكون واضحة وسهلة ومفهومة للمخاطبين بها ولا تكون غامضة أو غير واضحة، وبهذا يأتي دور الصائغ التشريعي من خلال الذكاء والعقلانية عند صياغته للنصوص التشريعية واستعمال أسلوب واضح ومبسط في لغة النص حتى تتحقق العدالة التشريعية، ومن ثم الأمن القانوني الذي يعد الركيزة الأساسية في الدولة القانونية .

أهمية البحث :

تعد الصياغة التشريعية ذات أهمية كبيرة وأساسية كونها تحقق العدالة، وتنظم العلاقات الاجتماعية، وضمانة لحماية الحقوق والحريات، ويأتي ذلك من خلال الوضوح والدقة والذكاء في صياغة النصوص التشريعية حتى يتحقق الأمن القانوني، ويأمن الأفراد في المؤسسة التشريعية لكن بعد ظهور التكنولوجيا الحديثة أصبح هنالك تداخل بين عملية الصياغة التشريعية والآليات المتبعة مع استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة وآثارها الإيجابية والسلبية في صياغة النصوص.

إشكالية البحث :

تتجلى إشكالية البحث في التساؤل التالي: هل هنالك آثار عند استخدام التكنولوجيا في الصياغة التشريعية؟ أم هي وسيلة لمواكبة التطورات التي شهدتها العالم؟

خطة البحث :

سيتم تقسيم هذا البحث على مقدمة وثلاثة مطالب في الأول تناولنا التعريف في الصياغة التشريعية وأهميتها. أما الثاني فيكون عن دور التكنولوجيا الحديثة في الصياغة التشريعية، والثالث سينصرف حول أثر الذكاء الاصطناعي على الصياغة التشريعية، ثم ننهي بحثنا بخاتمة نبين فيها أهم النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها.

المطلب الأول: التعريف في الصياغة التشريعية وأهميتها :

إن الصياغة التشريعية الواضحة والدقيقة تساهم في استقرار التصرفات الأوضاع القانونية، وبهذا يقلل التغييرات والتعديلات التي تؤدي إلى عدم فهم التشريع، فإن الصياغة الجيدة يجب أن تكون متطابقة مع الدستور حتى تحقق الاستقرار القانوني كون الصياغة تعبر عن القيم السائدة في المجتمع من خلال التشريع الذي تصدره السلطة التشريعية_ القانون_ يجب أن يكون واضح ومفهوم للمخاطبين به دون لبس أو غموض؛ لأنّ اللبس والغموض في التشريعات يترتب عليه الاختلاف في التطبيق وبذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار القانوني، وبغية الوقوف على تعريف الصياغة التشريعية سوف نبين مفهومها، ومن ثم التطرق إلى أهميتها وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول : مفهوم الصياغة التشريعية:

قبل الولوج في بيان مفهوم الصياغة التشريعية، يجدر بنا تسليط الضوء على تعريفها في اللغة والاصطلاح وعلى النحو الآتي:

الصياغة التشريعية في ميزان التكنولوجيا الحديثة

أولاً : المدلول اللغوي للصياغة التشريعية:

الصياغة التشريعية مصطلح مركب من مفردتين :

• الصياغة.

• التشريعية.

الصياغة لغة تعرف بأنها تهئية الشيء وبناءه، فكلمة الصياغة في اللغة مصدرها (صاغ)، وصاغ الشيء بمعنى هياؤه على مثال مستقيم ورتبة، وصاغ الكلمة بمعنى بناها من كلمة أخرى على هيئة مخصوصة. ⁽¹⁾

أما كلمة التشريعية أو التشريع في اللغة، فهي مأخوذة من (شرع)، والتشريع من أشرع باباً إلى الطريق. وأشرع الطريق بينه وأوضحه (كشرعه تشريعاً) أي جعله شارعاً. ⁽²⁾

ثانياً : المدلول الاصطلاحي للصياغة التشريعية:

الحقيقة أن للصياغة التشريعية تعريفات عديدة ومن هذه التعريفات عرفت بأنها: "الإفصاح عن القاعدة القانونية". ⁽³⁾ وعرفت أيضاً بأنها "طريقة التعبير عن مضمون القاعدة القانونية" ⁽⁴⁾، وعرفت بأنها "مجموعة الأدوات التي تخرج القاعدة القانونية إلى الوجود العملي إخراجاً يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها، أو أنها عملية الإخراج الفعلي للقاعدة القانونية بما يحقق الهدف من فرضها" ⁽⁵⁾، ومن خلال التعريفات أعلاه يمكن لنا تعريف الصياغة التشريعية بأنها "إخراج القاعدة القانونية بشكل عملي واضح للمخاطبين بها".

الفرع الثاني: أهمية الصياغة التشريعية :

لا شك أن الصياغة التشريعية تقوم على أسس دقيقة وواضحة، وإن الصائغ التشريعي يتطلب فيه أن يكون ملماً في الجوانب القانونية، ويكون متخصصاً حتى يحقق الهدف من التشريع، وهو العدالة والمساواة، وأن تتسم النصوص عند وضعها بالعقلانية، فضلاً عن تمتع الصائغ بالنكاه عند الصياغة؛ لأن النصوص القانونية تحقق الضمان للمخاطبين منها إذا كانت مفهومة وواضحة وعقلانية بحيث تبرز غاية هذه النصوص من وراء إصدارها ⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ط2، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1972، ص528.

⁽²⁾ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: حسين نصار، مطبعة جامعة الكويت، ج21، 1969، ص267.

⁽³⁾ د. خالد الرئيس و د. رزق الرئيس، المدخل لدراسة العلوم القانونية، الرياض مكتبة الشقري، 1420، ص109.

⁽⁴⁾ د. همام محمود و د. صالح الكحيمي و د. أحمد محمود سعد، المدخل لدراسة القانون، دون مكان طبع وسنة نشر، ص122، نقلاً عن د. عبد القادر الشخيلي، الصياغة القانونية، دار الثقافة للنشر، عمان، 2018، ص25.

⁽⁵⁾ عليوة فتح الباب، صياغة التشريعات، دراسة مقارنة، ط1، أبو ظبي، 2014، ص9.

⁽⁶⁾ دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلاني، الجزائر، 2014، ص161..

الصياغة التشريعية في ميزان التكنولوجيا الحديثة

كما ترتبط الصياغة التشريعية بمبدأ الوضوح أي أن تكون الصياغة واضحة وسهلة ومفهومة للمخاطبين بها؛ لأن الغموض في النص التشريعي يساهم بعدم وضوحها مما يؤدي إلى عدم فهمه، ويكون عرضة لكثرة التأويلات أو التغييرات⁽⁷⁾؛ لذلك يجب أن تكون الصياغة التشريعية هدفها تحقيق العدالة التشريعية، والأمن القانوني؛ لكون الأخير من أهم أسس بناء الدولة القانونية، فضلاً عن أهمية الصياغة التشريعية الجيدة في استقرار النظام القانوني من خلال تنفيذ التشريعات وتطبيقها مما يؤدي إلى الثقة المشروعة في جميع التشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية فالصياغة التشريعية فن لا يقوم إلا بالدقة والعقلانية والخبرة من قبل الصائغ بحيث يظهر القانون بالمظهر الذي يعكس هيبه ومكانة السلطة التشريعية كونها ممثلة عن الشعب الذي هو مصدر جميع السلطات.

المطلب الثاني: دور التكنولوجيا الحديثة في الصياغة التشريعية:

لا شك أصبح انتشار التكنولوجيا الحديثة في جميع البلدان بل في داخل المجتمعات من خلال وسائل عديدة تستخدم فيها هذه التكنولوجيا أو التقنيات الحديثة، وتعرف هذه التكنولوجيا بأنها "فكرة وأداة حلول للمشكلات قبل أن تكون مجرد اقتناء للمعدات، وهي أيضاً نشاط إنساني يشمل الجانب العلمي والتطبيقي"⁽⁸⁾. فهذه التكنولوجيا أو التقنيات الحديثة تمثل مجموعة واسعة وكبيرة منها أجهزة رقمية، وأنظمة ذكية وبرامج عديدة وخاصة الذكاء الاصطناعي الذي أصبح يستخدم في مجالات كثيرة منها المجال القانوني، وهذا الاستخدام له آثار عديدة سوف يتم التطرق إليها بشكل واسع في المطلب التالي. فإن المجال القانوني يشمل الاستشارات القانونية والتفسير القانوني والصياغة التشريعية، لكن هذه التقنيات الحديثة لا يمكن لها أن تحل محل العقل البشري؛ لأن هدف الصياغة التشريعية يعبر تنظيم شؤون المجتمع وتحقيق الاستقرار القانوني؛ لأن النصوص التشريعية لا تصاغ في فراغ بل في بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية متغيرة بطبيعتها⁽⁹⁾، أي تعبر عن القيم السائدة في المجتمع؛ لذلك أصبح الذكاء الاصطناعي واسع الانتشار ويحاكي بعض العقول البشرية رغم عدم وجود حماية أو قوانين تنظم كيفية الاستخدام لهذه التقنية أو التقنيات الأخرى في أغلب دول العالم، رغم ظهور مصطلح الذكاء الاصطناعي منذ عام 1955، وانتشار تقنياته الأخرى، إلا أنه لا يوجد لغاية الآن أي تنظيم قانوني واضح بل لا يوجد تعريف موحد لهذه التقنية.

جدير بالذكر أن عام 2018 يعد بمثابة النقطة الكبرى للذكاء الاصطناعي وانتشاره بشكل واسع كبير، حتى أصبحت إدارة رئيسة تدخل في صلب جميع القطاعات أو المجالات التعليمية والصحية والقانونية... إلخ، بل أصبح جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية للإنسان⁽¹⁰⁾، فهو قادر على محاكاة بعض من قدرات الإنسان الإبداعية، وحتى تعزيزها، فإن الذكاء الاصطناعي قادر على تحليل الأعمال الفنية والأدبية لكن ليس له القدرة على أغلب الأعمال القانونية بل أصبح يؤثر على مستقبل الإبداع البشري رغم أنها غير

⁽⁷⁾ د. خالد روشو، جودة القاعدة الدستورية ضماناً لحماية الدستور، بحث منشور في مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد 4، المركز الديمقراطي العربي برلين، 2019، ص55.

⁽⁸⁾ زينب فرج الله وبن صويلح ليليا، التكنولوجيا الحديثة ودورها في تحقيق جودة أداء المورد البشري، بحث منشور في مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6 العدد 5، الجزائر، 2021، ص323.

⁽⁹⁾ د. حنان محمد القيسي، الصياغة التشريعية، المكتبة القانونية، بغداد، 2025، ص53.

⁽¹⁰⁾ د. مجدي صلاح حسن المهدي، التعليم وتحديات المستقبل في ضوء فلسفة الذكاء الاصطناعي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني jetdl.journds.ekb.eg، ص107، تاريخ الزيارة 2025/12/12.

الصياغة التشريعية في ميزان التكنولوجيا الحديثة

قادرة على إحلالها محل عقل الإنسان في المجالات كافة؛ لأنَّ الإنسان أو العقل البشريَّ عندما يستخدم عقله ينظر إلى المجتمع والأبعاد لكل عمل حتى لا يكون هنالك مساس بأي حقٍّ من حقوق الإنسان؛ لأنَّ هذه الحقوق لها قدسيَّة وكفلت الدساتير والقوانين حمايتها من أي انتهاك، فإنَّ الذكاء الاصطناعيَّ قد يمس الأمن القانونيَّ من خلال استخدامه في صياغة القوانين أو التغييرات القانونية أو غيرها فضلاً عن عدم وجود أي تنظيم لهذه التقنية كما أسلفنا في أغلب الدول المعاصرة، لكن لا ننكر حقيقة أنَّ هذه التقنية لها إيجابيات في أعمال أخرى، وتواكب التطورات التي أصبحت منتشرة في البلدان المتقدمة والمتطورة.

المطلب الثالث: أثر الذكاء الاصطناعي على الصياغة التشريعية :

الحقيقة إنَّ للذكاء الاصطناعي آثاراً في الصياغة التشريعية في نواحي عديدة تؤدي إلى المساس في تلك الصياغة، وهذه الآثار تارة تكون إيجابية وتارة أخرى تكون سلبية ، لذلك ولأهمية هذا الموضوع سوف نقسم هذا المطلب على فرعين وعلى النحو الآتي :-

الفرع الأول : مفهوم الذكاء الاصطناعي:

من الطبيعي قبل اللجوء في بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي يجدر بنا تسليط الضوء على تعريفه في اللغة والاصطلاح، وعلى النحو الآتي:

أولاً: المدلول اللغوي للذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي مصطلح مركب من مفردتين هما :

الذكاء: وهي في اللغة أصلها تمام الشيء وكماله، يقال : رجل ذكي أي تام الفهم سريع القبول⁽¹¹⁾.

أما مصطلح الاصطناعي في اللغة فهو ضد الطبيعي، وهو ما كان للإنسان يد في إيجاده⁽¹²⁾.

ويطلق أيضاً على هذا المصطلح الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلاله تشكيل الأشياء، وهذا تميز عن الأشكال التي وجدت بصورة طبيعية هكذا دون تدخل الإنسان ، ومنه الذكاء الاصطناعي، وهو الذكاء الذي يضعه الإنسان في الآلة أو الحاسوب وعلى الآلات الحديثة⁽¹³⁾.

ثانياً: المدلول الاصطلاحي للذكاء الاصطناعي:

⁽¹¹⁾ ابن منصور محمد الأزهرى، الزاهر في غريب الألفاظ الشافعي، تحقيق : مسعد السعداني، دار الطلائع، دون سنة نشر، ص263.

⁽¹²⁾ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، ج2، عالم الكتب، القاهرة، ص1323..

⁽¹³⁾ عبد الرزاق مختار محمود، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مدخل لتطوير التعليم في ظلَّ تحديات جائحة فيروس كورونا، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، المجلة المركز للبحوث العلوم التربوية، المجلد 3، العدد 24، 2020، ص182، استونيا.

الصياغة التشريعية في ميزان التكنولوجيا الحديثة

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه " وسيلة لإعداد الحاسوب أو الروبوت للتحكم فيه بواسطة برنامج يفكر بذكاء بنفس الطريقة التي يفكر فيها البشر الأنكفاء، فعلم الذكاء الاصطناعي هو أحد علوم الحاسوب الآلي الحديثة التي تبحث عن أساليب متطورة لبرمجته للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه في أضيق الحدود الأساليب التي تتسبب لذكاء الإنسان"⁽¹⁴⁾.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للذكاء الاصطناعي في الصياغة التشريعية:

لا شك أن للذكاء الاصطناعي آثار وهذه الآثار تارة تخدم الصياغة التشريعية، وتارة أخرى تؤثر سلباً على الصياغة ويمكن إجمال هذه الآثار على النحو الآتي:

أولاً: الآثار الإيجابية للذكاء الاصطناعي في مجال الصياغة التشريعية :

إن الصياغة التشريعية عندما تكون جيدة تولد نجاح في القاعدة القانونية، وخاصة في استخدام الدقة والوضوح والوسائل الفنية والتكنولوجيا الحديثة، ولا بد من مراحل مهمة في الصياغة وخاصة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي للحصول على المعلومات من قواعد وبيانات خاصة، وهذا ما يسهل عملية الصياغة الفنية وزيادة على خبرة الصائغين عند استخدام الأنظمة وخاصة برامج الذكاء الاصطناعي الذي أصبح اليوم منتشر في أغلب دول العالم رغم عدم وجود قانون خاص في بعض الدول في آلية استخدام الذكاء الاصطناعي، كما يستخدم الأخير في كثير من المجالات منها الحوكمة التشريعية؛ لأنّ الحوكمة تؤدي إلى الوصول على مجموعة كبيرة من المعلومات ومواقع خاصة مما تجدر الإشارة إليه أنّ الكثير من الدول تعتمد على التكنولوجيا في عديد من البرامج ومنها البرلمان الإنكليزي ونيوزلندا واليونان، وهذه الدول تستخدم التكنولوجيا في عملية الصياغة التشريعية في مراحلها كافة، بل أصبح الذكاء الاصطناعي قادر على تحليل النصوص وتفسيرها، لكن رغم ذلك لا يعني أنّ هذه التكنولوجيا تحل محل الصائغ أو العقل البشري؛ لأنّ الإنسان عندما يستخدم العقل ينظر إلى المجتمع أو القيم السائدة فيه ويأخذ جميع الأبعاد لكل عمل يقوم فيه حتى لا يكون هنالك مساس بأي حق من حقوق الإنسان، ومن ثم يكون هنالك انتهاك للأمن القانوني الذي يعدّ أهم مرتكزات الدولة القانونية؛ لذلك يجب أن يستخدم هذه التكنولوجيا - الذكاء الاصطناعي - عند الحاجة من أجل مواكبة التطورات العالمية لكن بوجود الصائغ التشريعي الذي يعدّ أساس الصياغة التشريعية وفنها ودقتها من أجل تحقيق العدالة التشريعية⁽¹⁵⁾.

ثانياً : الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي في مجال الصياغة التشريعية :

إنّ الصائغ عندما يقوم بكتابة النصوص التشريعية يجب أن يكون ملماً بالجوانب القانونية، ويكون متخصصاً حتى يحقق الغاية من التشريع وهو العدالة⁽¹⁶⁾؛ لأنّ الصياغة التشريعية تقوم على أسس مقنعة وواضحة بطريقة تيسر تطبيق القانون من الناحية العملية

⁽¹⁴⁾ طاهر أبو العيد، الذكاء الاصطناعي والقانون، بحث منشور في مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، ص2، متاح على الرابط الإلكتروني <http://w.w.allbahit.com.2023.104>.

⁽¹⁵⁾ دأحمد طلال عبد الحميد البدر، استراتيجية حوكمة التشريعات الإدارية - دراسة مقارنة - المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، 2021، القاهرة، ص200-201.

⁽¹⁶⁾ وديني مختار، المرجع السابق ، ص170.

الصياغة التشريعية في ميزان التكنولوجيا الحديثة

والسبب في ذلك يعود إلى وقائع الحياة لتحقيق الغرض الذي شرع من أجله القانون. لكن في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة التي ظهرت وانتشرت في جميع البلدان ومنها الذكاء الاصطناعي، أصبح هنالك تأثير على الصياغة التشريعية كون هذه التكنولوجيا- الذكاء الاصطناعي- بدأت تطبيق على مشاريع القوانين وصياغتها أو تعديلها أو تغييرها، وهذه التكنولوجيا لها آثار سلبية عديدة مخالفة للعقل البشري أو فكرة الصانع القانوني الذي يقوم بصياغة التشريعات فضلاً عن مخالفة الدستور الذي نص صراحة على إن السلطة التشريعية هي السلطة المختصة في تشريع القوانين أو تعديلها، ولا يمكن لأي جهة أخرى القيام بتلك المهام؛ لأن طبيعة التشريع معارض مع التكنولوجيا وتعارضها مع مبدأ المساواة أمام القانون، والأمن القانوني وعملية صنع القرار بطريقة ديمقراطية⁽¹⁷⁾ فإن المساواة أما القانون هو حق من حقوق الإنسان الذي كفلته الدساتير، ووضعت له الحماية، ومن هذه الدساتير دستور جمهورية العراق لعام 2005 حيث نصت المادة (14) منه على أن " العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي"⁽¹⁸⁾، ومن خلال النص الدستوري أعلاه نجد أن ما ذكر لا يمكن للذكاء الاصطناعي تحديد هذا النص، ويفتقر إلى الأساسيات الأخلاقية من حيث اللون أو الجنس أو القومية أو الدين...إلخ؛ لذلك لا يمكن الاعتماد على هذه التكنولوجيا اعتماداً كاملاً في مجال الصياغة دون تدخل الصائغ التشريعي، كون الأخير يعبر عن القيم السائدة في المجتمع من خلال القانون الذي تصدره السلطة التشريعية، وهذا القانون يجب أن يكون واضح ومفهوم ودقيق لا يقبل التأويل أو التفسير في نصوصه من أجل تحقيق الاستقرار القانوني، وحماية حقوق الأفراد هذه من خلال الصياغة الجيدة للنصوص التشريعية، وخلاف ذلك يفقد الأفراد الثقة في القوانين والمؤسسة التشريعية التي تمثلهم، ومن ثم ينتهك الأمن القانوني.

مما تجدر الإشارة إليه أن أغلب الدول ومنها العراق لا يوجد لغاية الآن أي تنظيم قانوني خاص للذكاء الاصطناعي أو كيفية استعماله أو الحماية من الآثار السلبية التي تحتويها هذه التقنية؛ لذلك نرى أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يحل محل المشرع القانوني في الصياغة التشريعية؛ لأن دقة الصياغة ووضوحها وعقلانيتهما ومفهومهما أحد أهم ضمانات الأمن القانوني.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من إيراد أهم الأفكار في موضوع (الصياغة التشريعية في ميزان التكنولوجيا الحديثة)، توصلنا إلى عدة نتائج ومقترحات نقف عليها في البيان التالي:

أولاً : النتائج :

- 1- إن الصياغة التشريعية الجيدة، والتي تتسم بالدقة والوضوح تحقق العدالة، ومن ثم الأمن القانوني.
- 2- إن الصياغة التشريعية التي تحقق غاية التشريع وهدفه هي الصياغة التي تكون من صناعة العقل البشري دون تدخل التقنيات الحديثة التي أصبحت منتشرة في جميع دول العالم.

⁽¹⁷⁾ د.محمود محمد علي صبرة، الصياغة التشريعية في عصر الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني int.training.net تاريخ الزيارة 28 / 11 / 2025
⁽¹⁸⁾ المادة (14) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.



الصياغة التشريعية في ميزان التكنولوجيا الحديثة

ثانيًا : المقترحات :

- 1- نقترح على الصائغ عند صياغة النصوص القانونية أن تكون هذه النصوص مفهومة وواضحة للمخاطبين فيها، وعدم إدخال التقنيات الحديثة في الصياغة كون النصوص القانونية تعبر عن القيم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- 2- نقترح على المشرع العراقي تشريع قانون خاص بالتقنيات الحديثة، وخاصة تقنية الذكاء الاصطناعي ويحدد مجال استخدام هذه التقنية بحدود ضيقة من أجل مواكبة بعض التطورات في الدول المعاصرة.